المبحث الثاني

التحديد

تعريف التحديد : (Definiteness)[1]

عرف (دي بوجراند) التحديد ـ جاعلا إياه وسيلة من وسائل التماسك النصي ـ بقوله «هو المدى الذي يفترض عنده إمكان التعرف على طبيعة عالم النص بالنسبة لتعبير ما في نقطة بعينها، ثم استعادة هذه الطبيعة في مقابل حالة ذكرها أول مرة عند هذه النقطة»[2] .

ويتناول النصيون وسيلة التحديد من خلال أداتي التعريف والتنكير ، فالأداة التعريف ـ مثلا ـ وظيفة اتصالية «إذ تؤدي الأشكال المختلفة للتعريف ومورفيمات الصيغة بشكل خاص وظيفة الإشارات إلى توجيه استقبال كليات النص لدى السامع»[3] .

وليس من الطبيعي وحسب أن يكون «لاستعمال الأدوات دلالة في هذا المجال كما يفهم من مصطلحي (أداة تعريف) و(أداة تنكير)»[4]. بل تكاد تنصب دراسة التحديد على المعرف والمنكر بالأداة باستثناء ما قدمه (دي بوجراند) في بعض مباحثه عن التحديد كما سيأتي .

---

(١) ترجم الدكتور تمام حسان هذا المصطلح مرة بالتعريف ومرة أخرى بالتحديد يُنظَر : النص والخطاب والإجراء : ٣٠١ ، ٣٠٧ . والذي يبدو للباحث هو الاستقرار على مصطلح التحديد ؛ لأن مصطلح التعريف وإن كان مصطلحًا نحويًا قديمًا إلا أنه لا يدل على المضمون المراد دلالة كاملة فهو جزء من التحديد وليس العكس .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠١ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة النصي : ٢٨ .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ٣٠٧ .

وتم ملاحظة أداة التعريف ؛ لأنَّها «تشير حسب هذا الإسهام إلى ما يسمى المعلومات السابقة ، بينما تعد أداة التنكير إشارة إلى معلومات لاحقة أي الوحدات التي لم يوضحها المتكلم بعد»[1].

ومن هنا كان الدور الذي يعمله التعريف والتنكير هو الإحالة إما إلى سابق وإما إلى لاحق ؛ مما يترك أثره في تماسك النص الذي احتوت مساحاته مفردات منشطِة ومُنشطَة .

- علامة التعريف وعلامة التنكير في العربية :

قد تكلم (دي بوجراند) عن محل الأداتين من الكلمة المعرفة أو المنكرة كما هو في لغته ، فقال : «فما ينسب إلى أداة التعريف أنها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره كما ينسب إلى أداة التنكير أنَّها تسبق ما لم يذكر من قبل»[2] .

وهذا الكلام بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية وإن اتفقت العربية معها في تقدم أداة التعريف في الاسم المعرف بأل إذا ما غضضنا الطرف عن الاستثناءات ، أما أداة التنكير في العربية فليس هناك أداة تنكير كأداة التعريف ، وهذا هو السبب وراء القول «حد النكرة عسر»[3] ، أما قبول النكرة أو وقوعها موقع ما يقبل (ال) أو دخول (رُب) أو التنوين أو النداء ، وهي علامات تصلح لمعرفة بعض النكرات دون بعض منها[4] .

---

(١) مدخل إلى علم اللغة النصي : ٢٩ .

(٢) النص والخطاب والإجراء : ٣٠٧

(٣) همع الهوامع : ١٨٧/١

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١١٥/١-١١٦ ، شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) على ألفية بن مالك في النحو وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، حققه وشرح حواشيه ، أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، د/ط ، د . ت : ٣٠٤/١ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، همع الهوامع : ١٨٨/١-١٨٩ .

أما خصوصية التنوين من بين هذه العلامات ؛ فهو «أن يكون التنوين دليلاً على التنكير ولا يوجد هذا القسم في معرفة البتة فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف»[1]

معيارا التحديد وقضية التعريف بالعهد

هناك معياران أحدهما منطقي والآخر نفسي تتوقف عليهما أبعاد التحديد المختلفة بحسب النظر إلى كل منهما[2] .

وهذان المعياران ظاهران في تناول العربية لقضية التعريف بـ (ال) العهدية وتقسيمها إلى[3] :

١- العهد الذهني : وهو إذا كان مصحوب (ال) معهودًا ذهنًا ؛ فينصرف الذهن إليه بمجرد التلفظ به قال تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ (التوبة: ٤٠) .

٢- العهد الذكري : وهو إذا كان مصحوب (ال) سبق ذكره في الكلام ، قال تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾ (النور: ٣٥).

٣- العهد الحضوري : وهو إذا كان مصحوب (ال) حاضرًا عند التكلم ، قال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة: ٣).

ففي المعيار الأول : «ينصب التحديد على الموضوعات المقررة في عالم منطقي[4]»، وهذا ما تمثل بال العهدية في حالتي العهد الحضوري والعهد الذكري .

---

(١) سر صناعة الإعراب ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط/٢ ، ١٩٩٣م : ٤٩٤ .

(٢) يُنظَر : النص والخطاب والإجراء : ٣٠٧

(٣) يُنظَر : مغني اللبيب : ١/٣١٥-٣١٩ ، همع الهوامع : ١/٢٧٤ ، جامع الدروس العربية ، موسوعة في ثلاثة أجزاء تأليف : مصطفى الغلاييني ، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، ط/١ ، ٢٠٠٩م : ١١٣ .

(٤) يُنظَر : النص والخطاب والإجراء : ٣٠١ .

أما المعيار الثاني : فهو إجراءات ذهنية ؛ لأنَّ «الأمور ذات التحديد هي التي تصلح بذاتها للتعرف عليها من قبل المشاركين في الاتصال»[1] ، وهو ما ذكر في اللغة العربية في (ال) العهدية .

فالتعريف بالعهدية يطابق إلى حد كبير ما شرح به (دي بوجراند) التعريف بقوله : «إنه وضع للعناصر الداخلة في عالم النص إذ تكون وظيفة كل منها لا تحتمل الجدل في سياق الموقف»[2] .

فوظيفة كل من (الغار ، المصباح ، اليوم) فيما مرَّ من أمثلة قرآنية على (ال) العهدية بأقسامها الثلاثة ذهنية وذكرية وحضورية لا نزاع فيها أنَّها تحدد مكانًا بعينه أو شيئًا بعينه أو زمانًا محددًا معلومًا .

وبما أن دي بوجراند أقرَّ بما وجده لدى (ج . ليفين) من «أن أدوات التعريف الداخلة على عناصر لم يتم تحديدها في بدايات النصوص هي القاعدة وليس الاستثناء»[3] ، يمكن أن يلاحظ أن الدرس العربي أكثر إدراكًا لعملية التحديد وهذا واضح في مجالات التحديد في ال العهدية على سبيل المثال مقابل ما قيد دي بوجراند به التعريف بقوله : «ومعنى تحديد الوضع باسم علم مثلاً أو بصفة هي معرفة أنك تقول للسامع أو القارئ أن المحتوى المضبوط ينبغي أن يكون سهل الاستحضار على أساس المساحة المعلوماتية المنشطة بالفعل»[4] .

فقوله : «سهل الاستحضار على أساس المساحات المعلومية المنشطة بالفعل» يفهم منه ما يفهم من العهد الذكري في العربية فالمصحوب بال فيه ذكر سابق في الكلام فهو سهل الاستحضار أي أنَّه المحدد والمقصود ، وعلى

---

(١) يُنظَر : النص والخطاب والإجراء : ٣٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) النص والخطاب والإجراء : ٣١٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣١٨ .

أساس المساحات المعلوماتية سابقة الذكر ، وهذا ما قدمه (دي بوجراند) في تعريفه إذ يقول «مما ينسب إلى أداة التعريف أنَّها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره»[١] . وقد تناول دي بوجراند قضيتين مهمتين في التعريف :

القضية الأولى : التفرد والتعويض :

إن المتلقي لا يواجه أية صعوبة في تحديد بعض المعرفات ؛ وذلك لتفردها بغض النظر عن مخالفة هذا التفرد للحقائق العلمية ، فالشمس والقمر والمشرق والمغرب ، وأمثالها تعطي في الحال مدلولاتها المألوفة المعهودة المحددة لدى المتلقين[٢]، فالشمس والقمر هما الكوكبان المعروفان عند الناس ، وإن توصل علماء الفلك إلى وجود غيرهما في المجرة الواحدة ، ويمكن الانتقال من هذا التفرد عندما «تعاد صياغة سياق موقف ليصبح غير متفرد ما دام عالم النص لا يرتبط بتطابق مع العالم الخارجي المتعارف عليه»[٣] يمثل هذا في القصص الخرافية[٤] .

يقول (دي بوجراند) : «يمكن النظر إلى هذا التعريف بوصفه صوراً من التعويض لا تعطي فكرة واضحة عن المكان والهوية في حدود المدينة المعينة»[٥]. ويفهم مما تقدم أنَّه لا يمكن مع التعويض تحديد ، وهذا

---

(١) النص والخطاب والإجراء : ٣٠٧ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) النص والخطاب والإجراء : ٣١٠ .

(٤) يُنظَر : المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٣١١ . أشار بهذا الكلام إلى الكلمات المعرفة الآتية : (المكتبات bookstores ، شرطة الآداب vice squad ، الوكلاء agents) التي وردت معرفة في الجملة الانجليزية :

"Now that the adult bookstores، formerly the vice squad's primary target، have been closed down، the agents are able to devote more time to busting hookers"

ما يمكن للبحث استعمال التعريف اللفظي بال الجنسية ، ففيها بحث مقابل لمحتوى هذا المفهوم ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام[1] :

١- الاستغراقية للأفراد :

هي التي تخلفها (كل) حقيقة ، قال تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء:٢٨)

فالإنسان يشمل كل فرد من أفراده من غير تحديد أي : كل إنسان ضعيف .

يقول بدر بن سعيد الفقعسي [البسيط][2]

يا حَبَّذَا حِينَ تُمْسِي الرِّيحُ بَارِدَةً وادِي أُشَيٍّ وفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ

فالريح استغرق لكل ريح ، ولم يحدد الشاعر ريحًا بعينها .

٢- الاستغراقية للخصائص في الأفراد :

هي التي تخلفها (كل) مجازًا ، قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢) ؛ أي : الكتاب كل كتاب أي الكامل في هذه الصفة ، ومنها قول تليد الضبي[3] : [الطويل] .

---

(١) يُنظَر : مغني اللبيب : ٣١٩/١-٣٢١ ، شرح الرضي : ٢٧٣/٣ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تأليف : ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٠م : ٧٠/١ ، شرح التصريح : ٥٠٨/١ ، همع الهوامع : ٢٧٥/١ ، معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباع والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط/١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م : ١٠٨/١-١٠٩ .

(٢) ديوان اللصوص : ٧٥/١، وأُشَيٍّ : بالضم ثم الفتح ، والياء مشددة موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء وهو صغار النخل الواحدة أشاءة ، يُنظَر : معجم البلدان : ٢٠٣/١ . ويُقال : هَضُومُ الشِّتاء ، أيْ : يَكسِرُ مَالَهُ ويُنْفِقُهُ ، والجَمْعُ : هُضُمٌ ، ومعناه في البيت ، أنَّهم يَجُودونَ في وَقْتِ الجَدْبِ وَضِيقِ العَيْشِ ، وأَضْيَقَ مَا كَانَ عَيْشُهُمْ في زَمَنِ الشِّتاء ، يُنظَر : تاج العروس : (هضم) ١٠٥/٣٤.

(٣) خزانة الأدب : ٣٤٩ ، وينظَر : ديوان اللصوص : ١٤١/١ . وفي لسان العرب : (جله) ٤٨٥/١٣ : « جَلْهتان جَانِبَا الوَادِي ، وهما بمَنْزِلة الشَّطِّين». وفيه (رود) ١٨٨/٣ « رادتِ الإبلُ ترودُ رِيادًا اخْتَلَفَتْ فِي الْمَرْعَى مُقْبِلَةً وَمُدْبِرَةً وَذَلِك رِيادُها ».

لَهِنِّي لأَشْقَى النَّاسِ إنْ كنتُ غارمًا فَلاتِصَ بين الجَلْهَتَيْنِ تَرودُ

فالناس في البيت ، يمكن أن تخلف (كل) الألف واللام فيها مجازًا ؛ أي : لأشقى كل ناس ، فهو ليس أشقى كل الناس على الحقيقة .

٣- لتعريف الماهية والحقيقة :

وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (الأنبياء: ٣٠) ، يقول القتال الكلابي[١] : [البسيط]

مِنْ آلِ سُفْيَانَ أَوْ وَرْقَاءَ يَمْنَعُهَا تَحْتَ العَجَاجَةِ ضَرْبٌ غَيْرُ عُوَّارِ

فتعريف العجاجة هو تعريف لحقيقتها .

بالرجوع إلى التعويض عند (دي بوجراند) الذي كان للتعريف فيه صور لا تعطي فكرة واضحة عن المكان والهوية في حدود المدينة ، فظهرت أهمية الفرق الذي ذكر النحاة بين المعرف بأل الجنسية وبين اسم الجنس النكرة إذ المعرف بأل الجنسية يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن .أما اسم الجنس النكرة فيدل على مطلق الحقيقة بلا قيد[٢] .

فالمعرّف بأل الجنسية مقيد بقيد الحضور ، فهو لا يدل على فرد معين من الحقيقة الحاضرة في الذهن مع أنَّها محددة ، كما أن الأماكن المعرفة لا تعطي فكرة واضحة عنها لكنَّها تبقى في حدود المدينة .

القضية الأخرى : التنشيط الموسع :

يقول عنه (دي بوجراند) أنَّه : « يمكن للتعريف أن يكون وسيلة من وسائل توجيه هذا الضبط ويمكن لمظهر الشيء المُعرَّف الذي لم يسبق ذكره أن يكون له حينئذ أثر بإبراز نقطة من مساحة المعلومات يظهر أن التنفيذ قد شملها »[٣].

---

(١) ديوان القتال الكلابي : ٥٥ . ومعنى العُوَّار : غَمَصَةٌ تَمُضُّ العينَ كأنّما فيها قذى وهو العُوَّار العاثر ، العين : (عور) ٢٤٥/٣ .

(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٢٣/١-٣٢٤ ، شرح التصريح : ٥٠٩/١ .

(٣) النص والخطاب والاجراء : ٣١١ .

وهو يرى أن التعريف بمختلف وصلاته تحديدية كانت أم نموذجية تمنح أفضل أساس لهذا الرأي ، ويقصد بالصلات التحديدية هنا العناصر المتفردة كالشمس والقمر والصلات النموذجية المحددة كالصفة[1] .

وهذا التنشيط يكون من خلال المُعَرَّف الذي لم يسبق ذكره في الكلام غير أنَّه يمكن له تنشيط مفردات لها علاقة ما به ، ويمكن للباحث إيضاح هذا بما جاء في شعر الصعاليك في الأمويين ، وهو قول عُطَارِدُ بنُ قُرْآن[2]: [الطويل].

كَتَمْتُ الهَوى مِن رَهبَةٍ أنْ يَلومَني رَفِيْقَايَ والهَلَتْ دُمُوعٌ سَواكِبُ

وَفِي القَلْبِ مِن أرْوَى هَوىً كُلَّما نأتْ وقَدْ جَعَلَتْ دارٌ لأرْوَى تُجانِبُ

فالقلب في البيت الثاني : ذو وصلة تعريفية محددة وهو قلب الشاعر ، ويمكن وصفه أنَّه قد أدخل مساحة معلومات محددة قبله في تنشيط موسع فلو دقق النظر في «كتمت الهوى» و«رهبة» فالكتم هو ستر السر ومحله القلب ، كما أن الهوى هو مستوطن القلب والرهبة عادة ما تكون قلبية[3] فذكره معرفة تنشط كل هذه المساحة من الكلام ، ولو أنَّه نكّر القلب لاحتمل أن لا يكون قلب الشاعر فيكون منه تفكيك أوصال الكلام وانهدم التماسك[4] .

التنكير ، وصوره بين النحوين :

تناول (دي بوجراند) أداة التنكير فذكر «أنَّها تسبق ما لم يذكر من قبل»[5]؛ لذا أصبحت النكرة «تتطلب من ناحية ثانية تنشيطًا لمساحات معلومية

---

(١) يُنظَر : النص والخطاب والاجراء : ٣١ .

(٢) أشعار اللصوص وأخبارهم : ١٠٣/١ . وفي ديوان اللصوص : ١٧/٢ . دارًا بأروى .

(٣) أساس البلاغة : (كتم) ١٢٢/٢ (رهب) : ٣٩٩/١ ، واللسان : (كتم) ٣٠٦/١٢ ، (رهب) ٤٣٦/١ .

(٤) يُنظَر : نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي ، د . أحمد عفيفي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط/١ ، ٢٠٠١م : ١١٥ ، ١١٦ .

(٥) النص والخطاب والاجراء : ٣٠٧ .

أخرى»[1] ، وقد توصلت تجربة النصيين إلى أن «الصورة النصية التي اشتملت على علامات التنكير ، إنما هي تعليمات لتنشيط مساحات جديدة بدلاً من استعمال ما سبق تنشيطه»[2] .

والحقيقة أن النحو العربي قد سبق إلى أن النكرة إذا تكررت في سياق يراد بها غير الأولى ، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (الشرح:٥-٦) ؛ فالعسر الثاني هو الأول واليسر الثاني هو غير الأول[3] .

ومن ذلك لفظ (حُلَّة) التي جاءت في ما أنشده (جحدر العكلي)[4] : [الطويل]

إِذَا حُلَّـــةٌ أَبْلَيْتُهَـــا ابْتَعْـــتُ حُلَّـــةً كَسَـــانِيَهَا طَـــوْعُ القِيَـــادِ عَلِيْـــقُ

ذكر الشاعر في البيت لفظ (حُلَّة) مرتين الثانية منهما ليست الأولى .

ومنه قول أبي النشناش النهشلي : [5] : [الطويل]

---

(١) النص والخطاب والاجراء : ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) يُنظَر : البحر المحيط ـ تفسير ـ لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ ، علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط/١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م : ٤٨٤/٨ .

(٤) شعراء أمويون :١٧٨/١، «نَاقَةٌ طَوْعَةُ القِيادِ ، وطَوْعُ القِيادِ وطَيِّعَةُ القِيادِ : لَيِّنَةٌ لاَ تُنازِعُ قائدَها» تاج العروس : (طوع) ٤٦٨/٢١ ، والعَلِيق : القَضِيمُ يُعَلَّق على الدَّابَّة ، وعَلَّقها : عَلَّق عليها . والعَلِيقُ : الشَّرَابُ على المَثَل . يُنظَر : لسان العرب : (علق) ٢٦٧/١٠ .

(٥) البيت بعده قوله :

فللمـــوتُ خـــيرٌ للفـــتى مـــن قعـــوده فقِـــيرا وَمـــن مـــولى تـــدب عقاربُـــهْ

يُنظَر : أشعار اللصوص وأخبارهم : ٤٩/١ ، شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد المرزوقي ، (ت٤٢١هـ) نشره : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ،--

إذا المَرْءُ لَمْ يَسْرَحْ سَوامًا ولَمْ يُرِحْ سَوامًا ولَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ أَقارِبُهْ

يقول المرزوقي (ت٤٢١هـ) : «إن قال قائل : لمَ قال : ولم يرح سوامًا والنكرة إذا أعيد ذكرها يجب تعريفها ، قلت : يجوز أن يكون نكرة ؛ لأنَّه تصور المراح بما دخله من التناقص والتزايد ، بالأخذ منه والرد إليه غير المسروح ، وإذا كان كذلك فالثاني غير الأول . ويجوز أن يكون السوام الثاني غير الأول ، وذاك أن المكثرين منهم كانوا يأمرون رعاءهم بأنْ يقتضبوا قطعةً من المال كيف اتفقت ، ليحبسوها على الحقوق العارضة ، سوى المؤن اللازمة ، فكانت الغادية لما يقيمونها من النوب في ذلك غير الرائحة ، والرائحة غير الغادية . وإذا كان كذلك فالسؤال ساقط»[1].

كما أن النحو العربي أضاف إلى هذا السبق تحفظات على إطلاق مثل هذه القاعدة ؛ لذا يتحرز السيوطي فيها فيقول : «وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالبًا»[2].

وتعقب السيوطي ما ذكر في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ (الزخرف:٨٤) ، من أنَّ (إله) الثاني فيها هو الأول ، وهما نكرتان ، فقال : «إنها من باب التكرير بالإفادة أمر زائد بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا

= بيروت ، لبنان ، ط/١ ، ١٩٩١م : ٣١٧/١ ، فيه «قال سرحت الماشية ، إذا أخرجتها بالغداة إلى المرعى وأرحتها ، إذا رددتها بالعشي». وفي لسان العرب : (سوم) ٣١١/١٢ يقول : «والسَّوَامُ : كُلُّ ما رعَى من المالِ في الفَلَواتِ إذا خُلِّيَ وسَوْمَهُ يَرْعى حَيْث شاءَ . والسَّائمُ : الذَّاهِب عَلَى وَجهِهِ حَيْث شَاءَ . يُقَالُ : سامَتِ السائمةُ وأنا أُسَمْتُها أُسِيمُها إذا رَعَّيْتها»

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٣١٧/١-٣١٨ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، (ت ٩١١ هـ) اعتنى به وعلق عليه : مصطفى شيخ مصطفى ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت ـ لبنان ، ط/١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م : ٤٠٨ .

﴿ يَصِفُونَ ﴾ (الزخرف:٨٢) ، ووجه الإطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه وشرط القاعدة ألا يقصد التكرير »[١].

والذي يظهر أن مجيء النكرة (إله) هنا للتكرار لا دليل عليه من الآية التي سبقته ؛ لأنَّ كلمة (رب) جاءت معرفة بالإضافة إلى السموات مرة وإلى العرش مرة أخرى ، وإله هنا نكرة ، أما شرط القاعدة ألا يقصد به التكرير . فمجرد الإعادة للفظ هو تكرير وقضية القصد بإرادة التكرير ، فهذا ظاهر الآية ولاسيما بالنظر إلى سياقها ، السابق ففي قوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (الزخرف:٨٢) ، أضاف السموات إلى رب وعطف الأرض على السموات أما في الآية فقد فصل بين السماء والأرض وجعلها من متعلقات المسند إلى الاسم النكرة (إله) ، ومع هذا استمر الاسم في الدلالة على واحد وإن تكرر .

ومما ورد في شعر الصعاليك على هذا النحو قول تَوبة بن الحُمَيِّر[٢] [الطويل] .

وَبِي مِن هَوى لَيْلَى هَـوىً لَـوْ أَبُثُّـهُ ... وَلَوْ كَانَ أَعْدَى النَّاسِ لَي كَانَ يَنْصَحُ

هَوىً لَمْ تُغَيِّرهُ الخُرُوبُ وَلَـمْ يَـزِلْ ... عَلَى عَهْـدِ لَيْلَـى أَوْ يَزِيْـدُ فَيَـرْبَحُ

فـ (هوى) النكرة المكررة في البيتين باستثناء الأولى المضاف (هوى ليلى) دلت على نفس الهوى ، وليس هوى غير الأول ، فالنكرة هنا مع تكرارها دلالتها واحدة .

طريقة التنكير غير العرفية :

نبه (دي بوجراند) على أنَّه « يمكن للتنكير أيضًا أن يتم تطبيقه بطريقة غير عرفية »[٣] ، وفسر هذه الطريقة غير العرفية باستعمال كلمة (a head) الواردة في الجملة الإنجليزية :

---

(١) الإتقان : ٤٠٩ .

(٢) ديوان توبة بن الحمير : ٥٥ .

(٣) النص والخطاب والاجراء : ٣١٩ .

A man who never loses his head doesn't have a head to lose

فإن استعمال (a head) يقدم في صورة التنكير أمراً محدداً[1] .

وقد عرف النحو العربي نماذج من مثل هذا كما في (ضحوة وعشية) من قول سيبويه : «فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال ، وهما كقولك : آتيك غداً صباحاً ومساءً ، وتقول : آتيك ضحوة وعشيةً ، فيعلم أنك تريد عشية يومك وضحوته ، كما تقول : عامًا أول فيعلم أنك تريد العام الذي يَليه عامك»[2] .

وقد عُلمت هذه الحالة عند متأخري النحاة حتى صارت عند ابن مالك أحد أسباب العجز عن الوصول إلى حد المعرفة دون استدراك عليه ، فقال : «من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ؛ فالأول : نحو قولهم كان ذلك عاماً أول وأول من أمس ؛ فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين»[3] .

فالمعنى المراد من عام غير شائع بل هو مقصود ومحدد بالعام الذي يلي العام الذي أشار إليه بالتعريف ، وهذا يُذكّر بما مَّر من أن للسياق دوراً في معرفة النكرة التي تأتي بعد المعرفة .

كما قد يكون لفظا الشمس والقمر نكرتين والمراد منهما المعرفة ، يقول عبد القاهر الجرجاني : «وكثيراً ما يتفق في كلام الناس ما يوهم ضرباً من التنكير في الشمس كقولهم : شمس صيفية ، ويجيء التنكير في القمر والهلال على هذا الحد»[4].

---

(١) النص والخطاب والاجراء : ٣١٩ .

(٢) الكتاب : ٢٩٤/٣ .

(٣) شرح التسهيل : ١١٥/١ ، وهمع الهوامع : ١٨٨/١ .

(٤) أسرار البلاغة ، تأليف : أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني بجدة ، ط/١ ، ١٩٩١م : ٣١١-٣١٢ .

يقول السمهري العكلي[1] : [الطويل]

وَلَــو أنَّ لَيْلَــى أبْصَــرَتْنِي غُــدْوَةً وَصَحْبِي والصَّــفُّ الَّــذينَ أُمــارِسُ

فغدوة نكرة ، وهي مثل ضحوة وعشية لا تكون إلا نكرة سواء أريد بها التنكير أم التعريف ، وهنا أراد غدوة اليوم المحدد الذي عناه الشاعر .

التحديد من خلال تاء التأنيث الساكنة :

تاء التأنيث الساكنة أداة من أدوات التحديد النوعي لعنصر لاحق أو عنصر سابق ، فذكرها يحدد نوع الفاعل بالتأنيث ، فعند النحاة « دخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث»[2] . وهذه الأداة هي خاصة بتحديد نوع الفاعل لقسم واحد من أفعال العربية هو الفعل الماضي[3]، وقد وقف النحاة على علة لحوقها بالفعل ، وإنما هي لتأنيث الفاعل يقول الرضي : « اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند ، مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند ، للاتصال الذي بين الفعل ، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل ، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل»[4] .

وقد نبه الدكتور طه الجندي على « أن التأنيث يتسق مع قانون المطابق التي يزداد بها التركيب تماسكًا »[5] وإن هذا التماسك يسهم بدوره في تماسك النص كاملاً ؛لأن هذه التراكيب هي مفردات وأجزاء النصوص .

---

(١) شعراء أمويون : ١٤٤/١ . مرس : المَرْسُ والمِراسُ : المُمارَسَةُ وَشِدَّةُ العِلاج . مَرِسَ مَرَسًا ، فَهُوَ مَرِسٌ ، ومارَسَ مُمارَسَةً ومِراسًا ، يُنظَر : لسان العرب : (مرس) ٢١٥/٦.

(٢) شرح المفصل : ٢٧/٩ .

(٣) يُنظَر : الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة : الحسين بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/١ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م : ٥٧ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤٧٩/٤ .

(٥) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، رسالة دكتوراه إعداد : طه محمد عوض الله الجندي ، إشراف الدكتور أمين على السيد والدكتور عبد الرحمن محمد السيد ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٨هـ « ١٩٨٨م : ١٥٩ .

ولتاء التأنيث خصوصيتها في العربية ، فهي : « التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف »[1] وبهذه الخصوصية يمتاز التأنيث بها عن التانيث بغيرها .

ولعل إسهام هذا النوع من التحديد لا يقل أهمية من تحديد المعرفة والنكرة من حيث إسهامه في تماسك النص ، فمن النصوص ما يكون مشحونًا بهذا النوع من التحديد ، وهو يقوم بدوره في التماسك من خلال التحديد السابق ، وهو الأكثر لطبيعة أداته ، والتحديد اللاحق وهو أقل درجة من الأول ، وهذه العلامة تلزم الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث الحقيقي ، والفعل لفاعل مؤنث مجازًا على الأرجح حتى لو فصل بينهما بفاصل[2] .

التحديد السابق :

وصورته أن تأتي أداة تحديد نوع المسند إليه سابقة للمُحَدَّد كما في قول أبي الرُّبَيْس الثعلَبي[3] : [الكامل]

لا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوه ولا بَيْنَكُم ما حَمَلَتْ عاتِقي
سَيْفِي وما كُنَّا بِنَجْدٍ وما قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشَّاهِقِ

جاء في عجز البيت الأول بأداة التأنيث الساكنة مع الفعل (حملتْ) لتحديد

---

(١) أسرار العربية ، تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د . ط ، د . ت : ٩٦ .

(٢) يُنظَر : ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني : ١٥٩ .

(٣) يُنظَر : لسان العرب : (ودي) ٣٨٤/١٥ . والبيتان ينسبان لأبي عامر جد العباس ابن مرداس . وقَرْقَرَ بَطْنَه : صَوَّتَ من جُوعٍ أو غَيْرِه ، تاج العروس : (قرر) ٤٠٩/١٣، وقُمْرٌ إمّا أنْ يكونَ جَمْعَ أقْمَرَ مثل أحْمَر وحُمْر ، وإمّا أنْ يكون جمْعَ قُمَرِيّ مثل رُوْمِي ورُوم وزِنْجِيّ وزِنْج ، أو الأُنثَى من القَمَارِيّ قُمَرِيَّة ، تاج العروس : (قمر) ٤٦٧/١٣ .

المسند إليه بالتأنيث ، وهو (عاتق) ، وهو مما يذكر ويؤنث[1] ، « عاتقا الإنسان ، وهما ما بين المَنكِبَين والعُنق ، والجمع العواتق . ويقال العاتق يذكَّر ويؤنَّث »[2] .

ويقول توبة بن الحُمَيِّر[3] : [الطويل]

نَأَتْكَ بِلَيْلَى دارُها لا تَزُورُها وَشَطَّتْ نَواها واستَمَرَّ مَرِيرُها

حدد الشاعر المسند إليه (دار) للفعل (نأى) بالتأنيث باستعمال أداة التحديد لنوع المؤنث وهي مؤنث غير حقيقي ، ومثله في العجز الفعل (شطَّ) فحدد (نواها) ، والعربُ تُؤَنِّثُ النَّوَى[4] بالتأنيث من خلال أداة التحديد السابقة للمحدد .

التحديد اللاحق :

صورته أن تأتي أداة تحديد نوع المسند إليه لاحقة للمُحَدَّد ، وغالبًا ما تأتي بعد أن يكون في النص ذكر لتحديد سابق صريح ، ويكون المحدد ضميرًا

---

(١) يقول ابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤ هـ) : « العاتق مذكَّر وقد يؤنث » ، ونقل البيتين من غير تسمية الشاعر ، إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ـ القاهرة ، ط/٤ ، ١٩٨٧م : ٣٦٢ ، يُنظَر : المذكر والمؤنث ، لنفطويه (ت ٣٢٤ هـ) تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الجليل مغتاظ عودة التميمي ، منشورات جامعة سبها ، الجماهيرية العربية الليبية ، ط/١، ١٩٩٥م : ٦٦ .

(٢) مقاييس اللغة : (عتق) ٢٢٢/٤ .

(٣) ديوان توبة بن الحمير : ٣١ . وشَطَّتْ دارُه تَشُطُّ وتَشِطُّ شَطًّا وشُطوطا : بَعُدت . وكل بَعِيد شاطٌّ ، لسان العرب : (شطط) ٣٣٣/٧ . ويُقال : اسْتَمَرَّ مَرِيرُه أي اسْتَحْكَمَ عَزْمُه والمِرَّةُ : القُوَّة والشِّدَّة ، وهو المَرِيرُ والمَرِيرَةُ ، لسان العرب : (مرر)١٦٥/٥، ١٦٨.

(٤) يُنظَر : لسان العرب : (نوى) ٣٩٣/٨ ، والنَّوَى : التَّحَوُّل من دارٍ إلى دارٍ أُخرى .

مستترًا عائدًا على المحدد الصريح المذكور أولاً . ومنه قد جاء في قول الهَيْرُدان[1] : [الوافر]

جَـزَى العَـذْراءَ عَنَّـا اللهُ خَيْـرًا فَقَدْ أَغْنَتْ عـنِ الخَبْـلِ الخَـذِيْمِ

إِذَا نَشَـرَتْ ذَوائِبَهَـا بُكُـورًا رَمَـتْ بـالوَفْرِ في نَحْـرِ العَـدِيْمِ

تكررت في البيتين أداة تحديد نوع الفاعل (تاء التأنيث الساكنة) بذكر لاحق للمحدد وهي في الأفعال : (أَغْنَتْ ، نَشَرَتْ ، رَمَتْ) تحدد نوع المسند إليه وهو في ثلاثتهنَّ ضمير مستتر يقدر بـ (هي) يعود إلى (العذراء) المؤنث الذي صرح بذكره في صدر البيت الأول .

ويلاحظ أن هذا التحديد يسهم في تماسك النص أيضًا من جهة تحديد المحال إليه بالضمائر المستترة ؛ فلولا وجود هذه الأداة في الفعل الأول مثلا لورد احتمال أن الضمير يعود إلى لفظ الجلالة (الله) .

ويقول عُطارد بن قُرَّان[2] [البسيط]

طَيْرٌ رَأَتْ بازِيًا تَنضَحُ الـدِّمَاءِ بـه أَوْ أُمَّـةٌ خَرَجَـتْ رَهْـوًا إلى عِيْـدِ

في هذا البيت الفعل (رأت) حددت أداة التأنيث الساكنة المسند إليه بنوع التأنيث ، فيقدر بـ (هي) يعود إلى (طير) المؤنث غير الحقيقي ، ومثله (خرجت) أي : هي يعود إلى (أمة) .

---

(١) أشعار اللصوص وأخبارهم : ٢٩/١ ، ديوان اللصوص : ٢٩٨/٢ . والخَذْمُ : سرعة القطع والسير العين : (خذم) ٣٩٤/١ ، والوَفْرُ : المالُ الكثير الذي لم يَنقُصْ منهُ شيء ، وهو مَوْفُورٌ ، العين : (وفر) ٣٨٧/٤ . العَديمُ : الذي لا شَيءَ عندهُ ، فعِيلٌ بمَعنى فاعل . لسان العرب : (عدم) ٣٩٣/١٢ .

(٢) أشعار اللصوص وأخبارهم : ١٠٤/١ ، ديوان اللصوص : ١٨/٢ . « والبَازِي : وَاحِدُ البُزَاةِ التي تَصِيدُ ، ضَرْبٌ من الصُّقور » لسان العرب : (بزا) ٧٢/١٤. النَّضْحُ : الرَّشُّ . نَضَحَ عليه الماءَ يَنْضَحُه نَضْحًا إذا ضَرَبَهُ بشيءٍ فأصابه منه رَشاشٌ . لسان العرب : (نضح) ٦١٨/٢ . والرَّهْوُ : مشي في سكون . العين : (رهو) ١٥٩/٢ .